

عمر تاشبينار*

نهاية عصر "السلام الأميركي"**

مع انهيار مفهوم "السلام الأميركي" (Pax Americana)، تعتمد إدارة الرئيس دونالد ترامب مفهوم "التوازن من الخارج" ــ أي التخلي عن نشر قوات برّية خارج الولايات المتحدة، مع استخدام تأثيرها الكبير على أطراف إقليمية لممارسة نفوذها وحماية مصالحها حول العالم. لكن هذا الانسحاب يخلي المجال دولياً لقوى أُخرى مثل روسيا والصين، ولقوى إقليمية في الشرق الأوسط مثل إيران وتركيا، مع الإبقاء على العلاقات الوطيدة مع إسرائيل، الأمر الذي يقود حتماً إلى عالم متعدد الأقطاب يتصارع فيه كل وفق مصالحه.

هذه المقالة تحاول تحليل المستجدات في السياسة الأميركية لإدارة ترامب، وتأثيرها في السياسة العالمية عامة، ومنطقة الشرق الأوسط خاصة.

من المجازفة دوماً ممارسة التعميم الشامل خلال الفترة الأولى من تولّي رئيس أميركي جديد الحكم. ومع ذلك، فإنه لا يمكن سوى النظر بتشاؤم واقعي إلى الدور القيادي العالمي الذي تتولاه الولايات المتحدة في ظل رئاسة دونالد ترامب. فبعد مرور عامين تقريباً على انتخابه، يصح القول إن السياسة الخارجية الأميركية هي الآن في حقبة جديدة من "العزلة العدائية" (bel-ligerent isolationism). وهذا الوضع لا يؤشر فقط إلى نهاية مشؤومة لما يُعرف باسم "السلام الأميركي" أو (Pax Americana)، بل يطرح أيضاً تحدياً أكبر: تآكل نظام عالمي ليبرالي تحكمه أنظمة وضوابط محددة. لقد أدت تبعات رئاسة ترامب واستراتيجيته "أميركا أولاً" إلى خلق

* مدير مشروع تركيا في معهد بروكينجز، وأستاذ استراتيجيات الأمن القومي في كلية الحرب الأميركية، وأستاذ مساعد في دائرة الدراسات الأوروبية في جامعة جون هوبكينجز.

** مقالة خاصة بالمجلة بعنوان: The End of Pax Americana

ترجمة: صفاء كنج.



توترات غير مسبوقة، وإلى فراغ خطر في النظام العالمي في مناطق تمتد من الشرق الأوسط إلى أميركا اللاتينية.

قبل تحليل تأثيرات هذا التغيير في النظام العالمي على مستوى الشرق الأوسط، من المهم أن نفهم سبب وصول الولايات المتحدة إلى هذه النقطة، ففي نهاية الأمر، فإن النظام الذي ينطلق منه ترامب هو نفسه النظام الذي أرسته واشنطن. لقد أنشأت الولايات المتحدة هذا النظام الليبرالي بعد الحرب العالمية الثانية، وما صعود ترامب إلى السلطة سوى أحد أعراض المشكلات التي يعانيها هذا النظام العالمي الليبرالي، وليس سبباً لها. هناك عوامل داخلية وخارجية على حد سواء تشرح سبب تعرّض نظام "السلام الأميركي"، والنظام العالمي القائم على ضوابط محددة، لضغوط. داخلياً، أدى هذا النظام إلى عدم المساواة في الدخل، وإلى ركود المداخيل الفعلية والاستعانة بالعمالة الخارجية في التصنيع وبطء نمو الإنتاجية وصولاً إلى اضمحلال الطبقة الوسطى. وهذه الاتجاهات أثرت بصورة كبيرة في الطبقة العاملة البيضاء على وجه خاص، كما أن تأثيرها تضخّم بفعل التغييرات الديموغرافية السريعة مع مستويات الهجرة المرتفعة إلى الولايات المتحدة. وتمكّن ترامب من الاستفادة من قلق الناخبين العمال الذين يُعرفون باسم "ذوي الياقات الزرقاء"، إزاء التغيّر الطارىء على الهوية الوطنية الأميركية. وقد ساعدت هذه الضربات السياسية في ضمان انتصار ترامب ــ وهو نصر يمكن اعتباره ردة فعل شعبوية عنيفة ضد تأثيرات العولمة، وضد النخب الذين يُسمون "الواحد بالمئة"، ويُنظر إليهم على أنهم استفادوا منها.

أمّا خارجياً، فإن "السلام الأميركي" يواجه مخاطر ناجمة عن التحول في مراكز القوة العالمية الاقتصادية ــ والجيوسياسية ــ من العالم الأوروبي الأطلسي إلى آسيا، وهذا الوضع الجديد هو تحول نمطي يؤشر إلى نهاية خمسة قرون من الهيمنة الغربية على العالم. ويرجع صعود آسيا في المقام الأول إلى صعود الصين الذي سرعان ما سيعقبه صعود الهند. وفي ظل هذا الوضع، فإن ما نشهده، وإن لم يكن سقوط الولايات المتحدة، فإنه تراجعها النسبي مقارنة بالقوى الاقتصادية والعسكرية الجديدة. وإلى جانب عودة ظهور روسيا في الشرق الأوسط، فإن صعود آسيا هذا يشكل تحدياً كبيراً للتفوق الاقتصادي (وبالتالي) العسكري الأميركي، ولذلك فإن أفول أيام "السلام الأميركي" يجب عدم ردّه إلى انتخاب دونالد ترامب، بقدر ما يتعين تفسيره بفعل تحولات التاريخ الكبرى ــ أي التراجع النسبي للقوة الأميركية، وبروز الصين الصاعدة. فحتى قبل أن يتولى ترامب منصبه، واستناداً إلى خطاب حملته وحده، قال الزعيم الصيني شي جينبينغ أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا، إن الصين مستعدة لقيادة النظام العالمي إذا لم تفعل الولايات المتحدة ذلك.

كيف سيؤثر هذا في الشرق الأوسط؟ يتمثل الجواب المختصر في استعداد أميركا للانسحاب من المنطقة من أجل تحديد أولويات التحديات الجيواستراتيجية "الحقيقية" التي تطرحها ليس فقط آسيا، بل أيضاً قضايا أمنية جديدة مثل الحرب الإلكترونية. وفي الواقع، يبدي الخبراء الاستراتيجيون الأميركيون قلقاً متزايداً مردّه إلى أن طبيعة الحرب تتغير بسرعة من الوسائل التقليدية إلى القدرة الإلكترونية، وحتى الصين قد لا تكون قادرة اليوم بعد على تحدي القدرات العسكرية الأميركية. لكن



كلاً من الصين وروسيا، فضلاً عن منافسين من الدرجة الثانية مثل كوريا الشمالية وإيران، لديها قدرة كبيرة على الرد والتحدي بقدرات غير متوازية، وهي تستطيع استخدام عملياتها في الإنترنت لاستهداف أمن الولايات المتحدة، والبنية التحتية، والأنظمة المالية الأميركية المتصلة تقنياً بالشبكة الإلكترونية.

علاوة على مثل هذه التهديدات الجديدة الماثلة في الأفق، والتي تشغل عقول الاستراتيجيين الأميركيين، هناك أيضاً عامل الرأي العام الأميركي الذي سئم من خوض حروب في أماكن مثل العراق وأفغانستان. فهناك شعور بأن هجمات ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تبعها عقد من صرف الانتباه عن التهديدات الأمنية الحقيقية: حملة جورج دبليو بوش المفرطة والأحادية الجانب أبعدت "حلفاءنا عنا وقوّت أعداءنا"؛ أمّا رغبة باراك أوباما في التخلي عن سياسات بوش وتفادي ارتكاب الأخطاء نفسها فدفعته إلى الابتعاد إلى مسافة أكبر من اللازم، وإلى أن يكون غير حاسم في مواجهة التحديات؛ ثم جاء دونالد ترامب الذي، نظراً إلى جهله وعدم كفاءته وأهوائه المتقلبة وتبجّحه، لا يُنظر إليه على أنه يمعن في خفض مكانة أميركا فحسب، بل يجسد رمز هذا التراجع أيضاً.

وإلى حد كبير، يمكن القول إن التأثيرات المسببة للشلل، والناجمة عن الاستقطاب السياسي في النظام الأميركي وسياسات أميركا نفسها ــ بدءاً من سوء إدارة اقتصادها الذي أدى إلى الركود العظيم في سنة ٢٠٠٨، و"الحروب المزمنة" التي غرقت في رمالها في الشرق الأوسط وأفغانستان ــ أعطت قوى التاريخ الكبرى الموضوعية (impersonal forces of history) هذه، دفعة قوية إلى الأمام.

كيف ستكون تداعيات الانسحاب الأميركي في الشرق الأوسط؟

بينما يأمل البعض في الولايات المتحدة وحول العالم، منذ فترة طويلة، بدور أميركي أمني يتسم بقدر أقل من الهيمنة، فإنه ربما ستُكتشف قريباً وبسرعة الجوانب السلبية لمثل هذا التحول. فعلى سبيل المثال، دأبت أميركا لعدة أعوام على القول إن دول الشرق الأوسط يجب أن تؤدي دوراً أكبر في تحديد مستقبل المنطقة، لكن كما نرى، فإن تراجع أميركا يخلق فراغاً، وبعض أولئك الذين يملأون الفراغ الأميركي الذي تركه " السلام الأميركي"، هم منافسو الهيمنة الأميركية مثل روسيا وإيران.

يظل اهتمام الولايات المتحدة الرئيسي بالشرق الأوسط منصبّاً على الاستقرار الإقليمي من خلال احتواء إيران ودعم إسرائيل وتجنّب المواجهات العسكرية الجديدة. هذا يشير إلى أن السياسة الشرق الأوسطية الأمثل بالنسبة إلى واشنطن هي أقرب إلى ما يسميه منظّرو العلاقات الدولية "التوازن من الخارج": وهذا يعني الامتناع من خوض عمليات عسكرية خارجية، والتخلي عن بناء دولة شبه إمبريالية، والتركيز بدلاً من ذلك على استخدام تأثيرها الكبير بشكل انتقائي على أطراف إقليمية لممارسة نفوذها وحماية المصالح الأميركية. وهذا المسار سيتطلب من واشنطن تجنّب أي إنزال إضافي للقوات الأميركية في المنطقة ــ على سبيل المثال، نشر قوات برية قتالية على نطاق واسع لمحاربة تنظيم داعش.

إن قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران يؤشر إلى الحاجة إلى احتواء إيران بطريقة تصادمية أكبر. لكن بما أن الولايات المتحدة ليست راغبة في الدخول في حرب جديدة، فإنها



ستواجه إيران وتحتويها وتردعها من خلال وكلائها الإقليميين، وستؤدي إسرائيل والتحالف السنّي العربي بقيادة المملكة العربية السعودية دوراً رئيسياً في هذا الشأن. ما ليس معروفاً هو إلى أي مدى ستكون تركيا جزءاً من هذا الائتلاف، فأردوغان لديه مشكلاته الخاصة مع واشنطن بسبب دعم البنتاغون للأكراد السوريين في القتال ضد داعش.

أمّا العراق، من ناحية أُخرى، فسيستمر في أن يكون مركز التنافس بين الولايات المتحدة وإيران. لقد قوي النفوذ الإيراني في العراق بفعل الفراغ الناجم عن الغزو الأميركي، لكنه ينبع بشكل أوسع من التفوق الديموغرافي والسياسي لشيعة العراق، وبالتالي لا يمكن تجنّبه. وما دامت بغداد معتمدة على كل من الولايات المتحدة وإيران لمجابهة الجماعات السنّية المتطرفة، فإن على واشنطن أن تحتفظ بنفوذ كافٍ لدى السياسيين المعتدلين في العراق، وأن تحدّ من نفوذ إيران.

إن الدعم الإيراني للمتمردين الحوثيين في اليمن والمعارضين الشيعة في البحرين هو انتهازي تكتيكي أكثر من كونه استراتيجياً، وبالتالي من غير المرجح أن يغيّر ميزان القوى في أي منهما.

كما أن تدخّل طهران في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي لا يرتقي إلى مستوى التحدي الاستراتيجي: فحركة "حماس" الفلسطينية المسلحة لم تكن قادرة على تحويل الدعم الإيراني الواسع إلى ميزة خطرة تهدد إسرائيل، فضلاً عن دور مصر والسلطة الفلسطينية اللتين هما في حالة تعارض مع "حماس".

لقد وجدت إيران موطئ قدم في لبنان وسورية منذ عقود، لكن على الرغم من أن القوى المتحالفة معها في كلا البلدين عززت بشكل ثابت التزامها الدفاع عن نظام الأسد، فإن النتائج متباينة. فسورية تبرز بشكل متزايد كجبهة جديدة لحرب غير معلنة بين إسرائيل وإيران، وأفضل ما يمكن أن تحصل عليه طهران في سورية هو تعزيز الستاتيكو في الوقت الذي تتقاسم المكافآت الضئيلة مع موسكو. ولذلك فإن سورية يمكن أن تكون نقطة انطلاق للنفوذ الإيراني، لكنها بالكاد تُعتبر قاعدة فاعلة للسيطرة على المنطقة في موازاة روسيا وإسرائيل.

في هذه الأثناء، لم يضع ترامب حداً فقط للاتفاق النووي الإيراني، بل إنه أنهى أيضاً الانقسام بين واشنطن وشركائها الإقليميين مثل إسرائيل ودول الخليج النفطية. وفي ظل ترامب، فإن واشنطن، وأكثر من أي وقت مضى، ستحتفظ بعلاقاتها الفريدة ومصالحها الاستراتيجية مع إسرائيل من خلال الحفاظ على العلاقات الثنائية مع الجيش الإسرائيلي الذي يُعدّ حتى الآن، وإلى حد كبير، أقوى قوة قتالية في المنطقة. وسيكون من مصلحة كل من إسرائيل والمملكة العربية السعودية العمل على الحد قدر الإمكان من نطاق الانسحاب الأميركي من المنطقة، وستعملان على تفادي أي تغيير في بصمة الوجود العسكري الأميركي في المنطقة.

ويبدو أن إدارة ترامب لن تنفذ عملية انسحاب جذرية بسبب سياستها الرامية إلى احتواء إيران. كما أن القيادة المتشددة في مجلس الأمن القومي مع جون بولتن ومايك بومبيو في وزارة الخارجية، تشير إلى مستوى من الاستمرارية على مستوى الانتشار العسكري.

قد تغادر الولايات المتحدة سورية قريباً، لكن لا بد من أن تبقى حاملة طائرات قتالية أميركية واحدة على الأقل في بحر العرب، ويُتوقع أن تحافظ القواعد العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط على ما لديها اليوم من قوة بنيتها وعديدها.



كما ستستمر الحملة الجوية ضد داعش، وستظل القوات الأميركية بحاجة إلى الانتشار من وقت إلى آخر على أساس انتقائي لردع التهديدات الإرهابية، أو حتى الرد بشكل محدود على مجازر واسعة النطاق أو كوارث بيئية. لكن سياسة ضبط النفس الصارمة تتطلب تجنّب أي تدخل بري عسكري كبير وسريع من جانب الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وأن يتم تشجيع الشركاء الإقليميين على تحمّل المزيد من المسؤولية في حماية أمنهم.

دور روسيا

في غضون بضعة أعوام، أنهى بوتين عقوداً من الغياب الروسي في الشرق الأوسط، وبنى موقعاً أقوى ممّا كان يحظى به الاتحاد السوفياتي قبل أربعين عاماً. ليس سراً كيف فعل بوتين ذلك، فهو يعرف كيف يجمع بين الدبلوماسية القوية والقوة العسكرية، كما أنه منذ أن أنقذ نظام الرئيس السوري بشار الأسد من الانهيار، أقام علاقات فاعلة مع كل قوة كبيرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك مصر والمملكة العربية السعودية وإسرائيل وإيران وتركيا، على الرغم من أن العديد منها يعارض بشدة ما يفعله في سورية. لقد أبرمت موسكو صفقات ناجحة مع المملكة العربية السعودية لدعم أسعار النفط الدولية، وعلاقاتها مع إسرائيل لم تكن أقرب ممّا هي عليه الآن، مع أنها (روسيا) عززت وجود إيران في سورية بشكل كبير.

لقد تجاوز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وبوتين التوتر الناجم عن القتال مع جبهات متعارضة في سورية، وعن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، واستطاعا الاتفاق على شراء أنقرة صواريخ الدفاع الجوي الروسية ومفاعل نووياً روسياً.

أمّا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، فهو على غرار أردوغان ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، قام بعدة زيارات لموسكو، ووقّعت مصر وروسيا مسودة اتفاقية تسمح لموسكو بعبور المجال الجوي المصري، وربما التحليق فوق قواعد عسكرية، كما أن موسكو وافقت على بيع مصر نظام الصواريخ المتطور الذي تشتريه تركيا، وعلى بناء أول مفاعل نووي في مصر.

وخلافاً لإهمال الولايات المتحدة، فإنه لا توجد سفارات روسية غير مكتملة في الدول التي تهمّ موسكو، ذلك بأن لهذه الأخيرة حضوراً دبلوماسياً قوياً على الأرض، وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع المناصب الأميركية الشاغرة في مصر والأردن وليبيا وقطر والمملكة العربية السعودية وسورية وتركيا، وطبعاً إيران حيث لا توجد سفارة للولايات المتحدة.

الخاتمة

ستواصل أميركا استراتيجيتها لاحتواء إيران في الشرق الأوسط على الرغم من رغبتها في إعطاء الأولوية لآسيا والأمن الإلكتروني والمشكلات الاقتصادية في الداخل. وستحاول أميركا احتواء إيران من خلال إحداث "توازن من الخارج" عبر الحلفاء الإقليميين، والحفاظ على وجودها العسكري على الأرض، ومع ذلك، فإن التصور الناجم عن الفراغ الذي خلّفه غياب الدور القيادي الأميركي يساعد روسيا على ملء الفراغ.

وباستثناء ما يحدث في الشرق الأوسط، فإن ما نشهده على المستوى العالمي يُنذر بالخطر بصورة خاصة: إنه التآكل المتدرج لمفهوم "السلام الأميركي" والنظام الليبرالي العالمي. النظام العالمي



القائم على أسس محددة يعتمد على الدور القيادي الأميركي، وإذا قررت أميركا الانسحاب من الاتفاقيات النووية، والاتفاقات بشأن المناخ، ومعاهدات التجارة الحرة، والتخلي عن التزاماتها إزاء حلف الناتو، وعن العلاقات الجيدة عبر الأطلسي، وعن سيادة القانون في الداخل، فإن ذلك كله سيكون له عواقب وخيمة، ليس فقط على الشرق الأوسط، بل على النظام العالمي الشامل أيضاً. وفي هذه المجالات كلها، فإننا نسبح في مياه مجهولة في ظل رئاسة ترامب. وحقيقة أن الديمقراطية الليبرالية تتراجع على المستوى العالمي بسبب تصاعد النزعة الشعبوية القومية، يجب أن تكون مصدر قلق لجميع المفكرين الاستراتيجيين الذين يرغبون في الحفاظ على نظام عالمي ذي أسس وضوابط.

وعلى مدى عقود، كانت النخب الروسية والصينية تتطلع إلى عالم متعدد الأقطاب، معتقدة أنها بطبيعة الحال ستحل محل منافسيها الأميركيين في مناطق نفوذهم في قارات العالم كافة. وفي ظل غياب الدور القيادي الأميركي الفاعل على المستوى العالمي، فإننا نتحرك في اتجاه هذا العالم المتعدد الأقطاب حيث من الممكن أن يصبح مفهوم "السلام الأميركي" جزءاً من مشاعر الحنين إلى الماضي. ■